

المركزي التونسي الحصن الأخير للاقتصاد المأزوم

أمام أي تدهور مالي محتمل بدليل أن الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة، بلغت مع بداية فبراير الجاري 22.6 مليار دينار (نحو 8.3 مليار دولار)، أي بارتفاع بنحو 1.2 مليار دولار، عما كانت عليه قبل عام وهو مستوى غير مسبوq منذ الهجمات الإرهابية في 2015. بعد ثلاث سنوات من تولي العباسي، الخبير السابق في البنك الدولي والمكلف بالمف الليبي، منصبه على رأس المركزي، والذي كان يراه كثيرون أنه مجرد إجراء تقني وأنه لا يمكنه مواجهة الأزمة البنوية للاقتصاد التونسي، وأن تراكم الأزمات سبب إرباك في كافة القطاعات، يتضح أن ما يقوم به حتى الآن يجعل منه شخصية محورية لحماية الاقتصاد المأزوم. العباسي عندما تسلم مهامه كانت أمامه ملفات حارقة لم يُختزل في المشاكل الظاهرة فحسب، بل كان مطالباً بالإجابة عن أسباب الإخفاقات المتتالية في عمل سلفه الراحل الشاذلي العياري، ووضع الخطط البديلة سريعاً لوضع القدم الأولى للإبتعاد عن شبح الإفلاس، الذي يهدد تونس. ويبدو أن يسعى لتجنب ما هو أسوأ.

رياض بوعزة
كاتب وصحافي
تونس

تثبيت مجلس إدارة البنك المركزي التونسي هذا الأسبوع أسعار الفائدة عند 6.25 في المئة كان متوقعا على الرغم من أن أوساط الأعمال كانت تنتظر تخفيضها حتى يتسنى لها تحفيز نشاط شركاتهم المتضررة من الأزمة الصحية عبر الحصول على قروض بنكية بفوائد أقل.

آخر مرة خفض فيها المركزي أسعار الفائدة كانت في سبتمبر 2020 بواقع نصف نقطة مئوية بعد أن رفعها قبل عامين إلى أعلى مستوياتها منذ ثلاثة عقود لتبلغ 7.75 في المئة. حينها واجه انتقادات من أن الخطوة قد تعمق شلل الاقتصاد المنهك، وستؤدي إلى نتائج عكسية بمساعي السيطرة على التضخم ومحاصرة اتساع العجز التجاري وانحدار سعر صرف الدينار. علامات استفهام رافقت القرار الجديد، فلا التوقيت مناسب ولا الوضع مشجع، ولذا فإن تعرض شركات القطاع العام والخاص، التي أقر محافظ المركزي مروان العباسي أنها تمر بأوضاع مالية خطيرة، لبهزات أكبر في الفترة المقبلة خاصة مع غياب الحلول العملية والمستدامة من قبل السلطات لمساعدها، يبدو أمرا حتميا. التحذيرات من دخول الاقتصاد في أزمة أعمق لا يمكن التكهّن بعواقبها نتيجة تداعيات الموجة الثانية من الجائحة، تشكل إقرارا باستهتار ولا بمبالاة الطبقة السياسية، وبفشل الخطط الاحترازية للحكومة، مع دخول النمو برمته في خمول، ربما سيطول نظرا لتأثره بما يحصل في العالم.

إن الخسائر وتراجع أرقام أعمال معظم الشركات المحلية خلال فترة الإغلاق الإضطراري هما بلا شك ضربة كبيرة لجهود الحكومة، الفارقة في متاهة من التورات بين البرلمان والرئاسة، خاصة وأن كافة القطاعات الإنتاجية دفعت ثمنها باهظا لذلك، وهذا الأمر سوف يصدع أسس الاقتصاد المبنى على ركائز هشّة بفعل عدة عوامل هيكلية.

ففي الوقت الذي تعاني فيه الشركات أصلا من مناعب مالية بسبب الأزمة الاقتصادية للبلاد منذ العام 2011 رغم محاولات الإنعاش بات شبح الإفلاس يخيّم عليها أكثر من أي وقت مضى، وقد دخل أصحابها في إحصاء الخسائر المترتبة عن توقف النشاط لأشهر بعد أن فقدوا الأمل في تحصيل بعض المداخيل. حتى الآن، لا توجد أرقام تشير إلى حجم الخسائر المنجرة عن تراجع نشاط الشركات منذ إعلان الحجر الصحي الشامل في مارس الماضي وما تلاه من إجراءات صحية في نهاية العام الماضي، والتي كلفت تونس نحو 2.75 مليار دولار، وفق الأرقام الرسمية، بيد أنه من خلال عدة مؤشرات يمكن ملاحظة أرقام معالماتها المتقهقرة، والتي تعكسها استغاثات أصحابها.

بيانات المركزي تكشف تلك الوضعية السيئة، فقد تدهور معدل الاستثمارات إلى النصف في العام الماضي بعد أن كان في حدود 26 في المئة في نهاية 2019، حيث أدرك المستثمرون أن مناخ الأعمال يعاني من مصاعب ونقائص متعلقة بالإجراءات الإدارية وبالتمويل وأنهم راحوا ضحية الصراعات السياسية. مع ذلك، يبدو أن المركزي بات اليوم، في خضم التوتر السياسي، والبطء في السيطرة على الجائحة وتداعياتها، جدار الصد الأخير

2018 واستثمارات ناهزت قيمتها 2.8 تريليون دينار (ما يقارب 20.9 مليار دولار)، وهو رقم بسيط للغاية بالنظر إلى مساحة البلاد وما تحتويه في باطنها من معادن متنوعة. وتريد الدولة العضو في منظمة أوبك تعويض النقص في الاحتياطات النقدية التي كانت عند 194 مليار دولار في منتصف 2014، قبل أن تهبط بوتيرة متسارعة. ويتفق محللون على أن أزمة الاقتصاد الجزائري بنوية في الأساس، وأن التغييرات، التي يسعى الرئيس عبدالمجيد تبون لإدخالها مجرد أفكار تُثير قلق النخبة الاقتصادية، في وقت تتجدد فيه الاتهامات للقيادة السياسية بالارتباك في معالجة الأزمات ومحاولات ترقيع الفجرات في اقتصاد يسير نحو الجهول. وتعاين الجزائر أزمة اقتصادية منذ سنوات، جراء تهاوي أسعار النفط في السوق الدولية، وزادت حدتها مع انتشار جائحة كورونا، ما دفع الحكومة إلى تقليص الإنفاق الحكومي بواقع النصف.

العراق ينتظر العوائد الاقتصادية للمدن الصناعية الجديدة

وعود حكومية بإنقاذ القطاع الصناعي الفارق في الأزمات



محاوالت مضيئة لإيقاظ الصناعة

سبتمبر الماضي، ما أجبرها على توقيع قانون للاقتراض الداخلي، يهدد احتياطي البلاد من العملة الصعبة، الذي يتكفل بحماية قيمة العملة المحلية. ويحتاج العراق إلى حوالي 40 مليار دولار سنويا لتغطية رواتب الموظفين والمتقاعدين، وكل أولئك الذين يتقاضون مبالغ شهرية ثابتة من الحكومة. ولا توفر عائدات بيع النفط سوى مبلغ قريب من حاجة الرواتب.

وبسبب كل هذا بدأت احتياطات العراق من العملة الصعبة في النفاد، ومع صيف العام القادم ستخفّض احتياطات العراق من العملة بشكل خطير، مما يجعل الدولة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها.

وأشارت نسبة العجز القياسية في الموازنة العراقية للعام 2021 جدلا واسعا، وطرحَت تساؤلات حول هوامش تحرك الحكومة لسد الفجوة المالية وتغطية النفقات، وهو ما دفع البرلمان إلى مطالبة الحكومة بمراجعتها.

ومع تغيير سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية مؤخرا من 1190 دينارا لكل دولار إلى 1450 دينارا لكل دولار، وتفسير الأرقام الواردة في الموازنة الجديد، اتسعت الهوة بشكل مخيف بين حجم النفقات والواردات المتوقعة. ويتوقع مشروع الموازنة أن تبلغ النفقات الكلية للدولة العراقية في 2021 ما قيمته نحو 113 مليار دولار، بعد أن توقع وصول الإيرادات إلى أكثر من 63 مليار دولار، وتعني هذه المعادلة أن قيمة العجز المستحق دفع رواتب الموظفين في

وساهمت عوامل كثيرة في تدهور الصناعة أبرزها تولي مناصب المسؤولية من قبل شخصيات لا تتسم بالكفاءة، بسبب المحاصصة الطائفية وتشجيع الطبقات السياسية على الاعتماد على الاستيراد لتزوير صفقات الفساد.

كما عمقت سياسة إغراق السوق بالسلع الأجنبية أزمات الإنتاج المحلي وازدهار عمليات غسل الأموال وتهريبها واستنزاف العملة الصعبة، ما أدى إلى سقوط البلاد في أزمة اقتصادية خانقة بعد انحدار أسعار النفط منذ منتصف عام 2014.

وكان رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، قد أكد الشهر الماضي خلال افتتاحه معرض "صنع في العراق"، الذي أقيم على معرض بغداد الدولي، عزم حكومته على إعادة الاعتبار للصناعة العراقية، قائلا إن "دعم وحماية الصناعة المحلية شغلا حيزا كبيرا في الخطط الحكومية". وأضاف "تعمل حاليا على تهيئة البنى التحتية الضرورية لخلق بيئة ملائمة لإحياء الصناعة العراقية من جديد، ونعول في هذا المسار على الطاقات الشبابية في بلدنا".

ومنذ انهيار أسعار النفط، التي توفر حوالي 90 في المئة من الإيرادات الحكومية، تراجع الدخل الشهري للعراق بين 2.5 و3.5 مليار دولار، وهذا يعني أن بغداد تعاني من عجز شهري يتراوح بين 3.5 و4.5 مليار دولار. وبلغت الأزمة ذروتها عندما وجدت الحكومة أن خزائنها فارغة لحظة استحقال دفع رواتب الموظفين في

بغداد، حيث تم تخصيص الموقع وجاري العمل على الاتفاقات حول استئصال الأرض بغية إقامة المشروع. ومن المتوقع أن يتم تشييد المدينة الطبية في بغداد، والتي ستنتج مستلزمات طبية وأدوية ومعدات وقائية في غضون ستة أشهر.

ولم يذكر الخباز قيمة المشروع بالتدقيق أو العوائد المتوقعة من المدن الصناعية، لكنه قال إن "المشروع بحاجة إلى أموال ومواد خاصة وذات مواصفات، فضلا عن اختيار الشركات المناسبة لتنفيذه".

وفي نوفمبر الماضي، قالت وزارة الصناعة، إنها تعتزم إنشاء 9 مدن صناعية جديدة في المحافظات بعد إكمال تحويل ملكية الأراضي، وتعمل على إكمال تنفيذ 4 مدن أخرى عن طريق الاستثمار، وذلك في محافظات الديوانية والعتيق وديالى وكربلاء.

وتشير التقديرات إلى أن مساهمة الصناعة، التي كانت تنافس أفضل المنتجات العالمية، تراجعت إلى اثنين في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كانت تبلغ حوالي 10 في المئة قبل الغزو الأميركي في 2003، رغم وطأة الحصار الدولي في ذلك الحين.

ويعاني الاقتصاد العراقي من الشلل التام بعد 17 عاما من سوء الإدارة، وباتت الموازنة تعاني من الإهمال المفرط على عوائد صادرات النفط، في تلبية حاجات البلاد من السلع والخدمات المستوردة من الخارج.

يدرك المسؤولون العراقيون مدى سوء الأوضاع المالية التي تمر بها البلاد، لذلك يحاولون الإسراع في تنفيذ استراتيجية طموحة لبناء مدن صناعية في مختلف المحافظات، بهدف تعزيز الإيرادات وتوفير فرص عمل للمواطنين الغاضبين من استشراف الفساد وسوء إدارة الطبقة السياسية للأزمة الاقتصادية.

بغداد - كشف وزير الصناعة العراقي منهل الخباز الجمعة، عن آخر تفاصيل تشييد خمس مدن صناعية في البلاد، في إطار خطط أعلنت عنها بغداد في أبريل من العام الماضي، لتنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط الذي تمثل إيراداته أهم مورد لخزينة البلاد.

وبدأت الحكومة في وضع اللمسات النهائية للافتتاح الرسمي لمدينتي صناعيتين إحداها في محافظة ذي قار جنوب البلاد بعد اكتمال عمليات تشييد البنية التحتية، وهذه المدن تأتي كحافز مهم لتشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي.

ويؤكد محللون أن عددا من القطاعات على رأسها الصناعة، تعاني ضعفا شديدا في الإنتاج وأنها لم ترق إلى مستوى التحديتات التي يواجهها العراق، في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات ووباء كورونا، مما أثر سلبا على موازنة الدولة.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى الخباز قوله إن "المدينة الصناعية في ذي قار سيتم افتتاحها رسميا في غضون أسابيع قليلة، بعد الانتهاء من بعض اللمسات على المنشآت".



منهل الخباز
خلال أشهر قليلة
سيفتح خمس مدن
صناعية جديدة

ولفت إلى أن المدينة الصناعية في البصرة تم إنجازها بنسبة 70 في المئة وتحتاج إلى أشهر قليلة لافتتاحها بالإضافة إلى مدن صناعية في الموصل وصلاح الدين والأرباب. وتسعى الصناعة العراقية لتعزيز حضورها في السوق المحلية، عبر تفكيك العقبات، التي تكبلها بالنظر إلى رخص السلع المهربة، التي تتسرب عبر المنافذ الحدودية، وتقامد المصانع نتيجة الحروب.

وتكشف الخباز أن الوزارة تتفاوض الآن مع مجموعة استثمارية عراقية أجنبية مشتركة لتقديم كافة التسهيلات لإنشاء مدينة صناعية طبية في العاصمة

الجزائر تحصي أصولها المعدنية أملا في تنويع مواردها

وتعرضت الثروة المعدنية خلال السنوات الماضية لاستنزاف بسبب الاستغلال العشوائي لشبكات مختصة تركّز أساسا على استخراج مادة الذهب وتهريبها إلى عدة أسواق ودول أجنبية.

محمد عرقاب
26 عقد بحث
عن المعادن أعدناها
لررفق من الإنتاج

وليس للجزائر تقاليد في إنتاج المعادن، ومن الواضح أنها تحاول اللحاق بنجاحات المغرب وموريتانيا، والاستفادة من تعثر جارتها تونس التي كانت في وقت من الأوقات الثانية على المستوى العالمي في مجال إنتاج الفوسفات قبل أن يتراجع القطاع إلى مستوى غير مسبوq.

وتشير بيانات الوكالة الجزائرية لتطوير الاستثمار إلى أن قطاع المناجم سجل خلال الفترة الممتدة ما بين 2002

استعدادا للاستفادة من القطاع وتنويع مصادر الدخل.

وكانت الحكومة قد أعلنت في أغسطس الماضي، أنها ستحدث تغييرات على المنظومة القانونية المنظمة لعمل قطاع المناجم لتحسين قدراته التشغيلية والاستفادة من إيراداته ضمن خطط الدولة لتنويع الاقتصاد والاستثمار في الثروات المنسية بعيدا عن ريع النفط.

وقال وزير المناجم، محمد عرقاب قبل أسبوعين إن "الوزارة أعدت 26 عقد بحث عن موائد منجمية جديدة لتوسيع القاعدة المنجمية وإيجاد توسعات في المناجم الموجودة بغرض الرفع من الإنتاج المحلي".

وتحوي الجزائر العديد من الثروات المعدنية، أهمها الفوسفات، الذي يتركز في منطقة الكويف وجبل العنق، وأيضا الزنك والرصاص، اللذان يتركزان في منطقة عين البرير قرب منطقة عنابة، فضلا عن مادة البريتيق الموجودة في منطقة عزابة والرخام في منطقة سكيكدة والحديد منطقة غار جبيلات جنوب غرب البلاد.

الجزائر - اعتبر خبراء أن رهان الجزائر على استثمارات المناجم، بعد تعثر رهاناتها السابقة لتحريك الاقتصاد المتضرر بسبب الإهمال على عوائد الطاقة، لا تزال مجرد حبر على ورق، لأن الحكومة تواجه طريقا شاقا وصعبا لإصلاح القطاع، الذي ظل بعيدا عن اهتماماتها. وأعلنت وكالة المصلحة الجيولوجية التابعة لوزارة المناجم، هذا الأسبوع، أنها تنوي تنفيذ مسح شامل يتضمن 76 مشروعا خلال العام الحالي في إطار خطة يتم بموجبها وضع خارطة مفصلة للموارد المنجمية للبلاد.

وقالت الوكالة في بيان إن "الخطة تشمل رسم 43 خارطة جيولوجية في المناطق الشمالية والجنوبية، و19 مشروعا يتضمن قاعدة بيانات جغرافية للمعادن، و17 مشروعا آخر للاستثمار في الموارد المنجمية".

وذكرت وزارة المناجم أن العديد من المشاريع تندرج في إطار الاستراتيجية الجديدة، التي أطلقتها الحكومة من أجل تحيين جرد الموارد المنجمية للجزائر،

عجاف، وخاصة في ظل احتمال ارتفاع مستوى الدين، والذي كان أكبر تحد أمام كل الحكومات منذ 2011، فضلا عن شلل القطاعات الإنتاجية بشكل شبه تام، وتراجع الاستثمارات وحالة الإحباط بين المواطنين، إذا لم تجد حكومة المشيشي حُلولا عملية مقبولة للخروج من هذه الورطة.

في أكتوبر الماضي، وقف العباسي لحكومة هشام المشيشي بالمرصاد مدافعا عن استقلالية المركزي، حيث اندلع خلاف بين الطرفين حول مشروع الموازنة التعديلية لعام 2020. فقد أعلن رفضه القاطع لإعادة تمويل البنوك المحلية تمهيدا لإقراض الحكومة، وهذا بحسب له لأنه استخدم صلاحياته تقاديا لإهدار احتياطات الدولة في أوجه ليست مثمرة. ذلك الخلاف برز حينما طلبت الحكومة ذلك لتغطية عجز الموازنة، الذي ارتفع العام الماضي، إلى 14 مليار دينار (قرابة خمسة مليارات دولار)، أي ما يعادل 13.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان مقدرًا في الموازنة الأصلية أن يكون في حدود 3 في المئة. ولذا، ليس من باب التهويل القول إن عام 2021 قد يكون أسوأ وأسوأ عام يعيشه التونسيون بعد عشر